أصدر مرسوما بقانون بربط ميزانيات 5 جهات مستقلة و10 هيئات ملحقة

مجلس الوزراء يوافق على ميزانيات عدد من الجهات الحكومية

■ 738 مليونا و884 الف دينار أرباحاً صافية لمؤسسة البترول في 2013/2012

■ 105 ملايين دينار صافي خسائر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية خلال السنة المالية

الجريدة الرسمية نشرت القوانين التي اقرها مجلس الوزراء

أصدر مجلس الوزراء عددا من المراسيم بقوانين أرقام «8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18» بربط ميزانيات عدد من الجهات للسنة المالية «2013/2012» نشرت في جريدة «الكويت اليوم» في عددها الصادر أمس.

وذكر المرسوم بقانون رقم 8 لسنة 2012 بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية «2013/2012» ان تقديرات الايرادات بالميزانية بلغت نحو 17 مليارا و437 مليون دينار.

وقدر القانون مصروفات البترول بنحو 16 مليارا و698 مليون دينار «ويسمح للمؤسسة بالتجاوز في تكلفة شراء النفط الخام والغاز والمنتجات - التكاليف المتغيرة - بشرط ان يقابلها زيادة في ايرادات المبيعات».

وقدرت الارباح الصافية للسنة المالية «2013/2012» بنحو 738 مليونا و884 الف دينار.

واوضح المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2012 بربط ميزانية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية للسنة المالية «2013/2012» وجود صافي خسائر بميزانية المؤسسة تقدر بمبلغ وقدره 105 ملايين و935 الف دينار.

وقدرت الايرادات بميزانية المؤسسة للسنة المالية المذكورة - وفقا للقانون - بنحو 247 مليونا و938 الف دينار فيما قدرت المصروفات بنحو 353 مليونا و873 الف دينار.

واظهر المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 2012 بربط ميزانية بنك التسليف والادخار للسنة المالية «2012/ 2013» وجود زيادة في الايرادات المقدرة للبنك عن المصروفات بلغت نحو 62 مليونا و128 الف دينار.

وقدر القانون الايرادات بميزانية البنك للسنة المالية المذكورة حيث بلغت نحو 89 مليونا و788 الف دينار فيما قدرت المصروفات لذات السنة بنحو 27 مليونا و660 الف دينار.

ونص القانون في مادته الثالثة على ان يضاف صافي الربح الناتج عن زيادة الايرادات عن المصروفات والبالغ 62 مليونا و128 الف دينار الى الاحتياطي العام للبنك.

أما المرسوم بقانون رقم 11 لسنة 2012 بربط ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية «2013/2012» فقد أوضح ان الايرادات المقدرة بالميزانية تبلغ نحو «1» مليون و520 الف دينار.

وقدر القانون مصروفات المؤسسة للسنة المالية المذكورة بنحو 295 مليونا و277 الف دينار.

ونص القانون في مادته الثالثة على ان تقدر زيادة المصروفات عن الايرادات للسنة المالية المذكورة بنحو 293 مليونا و757 الف دينار.

وقدر المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2012 بربط ميزانية المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية للسنة المالية «2013/2012» الايرادات بميزانية التامينات بنحو 3 مليارات و962 مليون دينار فيما قدرت المصروفات بنحو «1» مليار و967 مليون دينار.

ونص القانون في مادته الثالثة على ان تضاف زيادة الايرادات على المصروفات وقدرها «1» مليار و995 مليون دينار الى احتياطيات الصناديق المنصوص عليها في قانون التامينات الاجتماعية.

واظهر المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2012 بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية «2013/2012» زيادة في الايرادات المقدرة عن المصروفات المقدرة للسنة المالية المذكورة «ارباحا صافية» تبلغ نحو 118 مليونا و924 الف دينار. وقدرت الايرادات بميزانية الصندوق بنحو 148 مليونا و509 الاف دينار فيما قدرت المصروفات بنحو 29 مليونا و585 الف دينار.

ونص القانون في مادته الثالثة على ان توزع الارباح وقدرها 118 مليونا و924 الف دينار وفقا للقانون رقم 25 لسنة 1974 باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية والمادة 30 من النظام الاساسي للصندوق.

واظهر المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بربط ميزانية بلدية الكويت للسنة المالية «2013/2012» زيادة في المصروفات المقدرة بالميزانية عن الايرادات بنحو 159 مليونا و262 الف دينار.

وقدرت المصروفات بميزانية البلدية بنحو 184 مليونا و814 الف دينار فيما قدرت الايرادات بنحو 25 مليونا و552 الف دينار ما يعني زيادة في المصروفات عن الايرادات «وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات العامة».

واظهر المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 2012 بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية «2013/2012» صافي خسارة قدرت بنحو 13 مليونا و978 الف دينار نتيجة زيادة المصروفات عن الايرادات «وتغطى من الاحتياطي العام للبنك».

وقدر القانون مصروفات البنك للسنة المالية المذكورة بنحو 91 مليونا و422 الف دينار فيما قدرت الايرادات بنحو 77 مليونا و443 الف دينار.

أما المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2012 بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية «2013/2012» فاظهر زيادة في المصروفات عن الايرادات بلغت نحو 47 مليونا و593 الف دينار «وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات العامة».

وقدر القانون مصروفات هيئة الاستثمار للسنة المالية المذكورة بنحو 47 مليونا و626 الف دينار فيما قدرت الايرادات بنحو 33 الف دينار. واوضح المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2012 بربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة للسنة المالية «2013/2012» ان تقديرات المصروفات بميزانية الهيئة بلغت نحو 214 مليونا و865 الف دينار فيما قدرت الايرادات بنحو 2000 دينار. وقدرت زيادة المصروفات عن الايرادات وفقا للقانون بنحو 214 مليونا و863 الف دينار «وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات العامة».

وذكر المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2012 بربط ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما للسنة المالية «2013/2012» ان تقديرات المصروفات بالميزانية بلغت نحو سبعة ملايين و314 الف دينار فيما قدرت الايرادات بـ 3000 دينار. ونص القانون في مادته الثالثة على ان تغطى زيادة المصروفات عن الايرادات والمقدرة بنحو سبعة ملايين و311 الف دينار من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات العامة». كما اصدر مجلس الوزراء مرسوما بقانون رقم 7 لسنة 2012 بربط ميزانيات عشر هيئات ملحقة للسنة المالية «2013/2012» وقدرت المصروفات بميزانيات تلك الجهات بنحو «1» مليار و252 مليون دينار.

واوضح القانون المنشور في جريدة «الكويت اليوم» بعددها الصادر أمس، ان الايرادات المقدرة بميزانيات «مجلس الامة وجامعة الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية والادارة العامة للاطفاء والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والهيئة العامة لشؤون القصر والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي والهيئة العامة للشباب والرياضة والهيئة العامة للبيئة» بلغت نحو 25 مليونا و641 الف دينار. ونصت المادة الثالثة من القانون على ان زيادة المصروفات عن الايرادات لتلك الجهات تقدر بنحو «1» مليار و227 مليون دينار «وتغطى من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية - وزارة المالية «الحسابات المالية» للسنة المالية «2013/2012».

واصدر مجلس الوزراء مرسوما بقانون رقم 6 لسنة 2012 بربط ميزانيات خمس جهات مستقلة للسنة المالية «2013/2012» حيث قدرت الايرادات بميزانيات تلك الجهات مجتمعة بنحو 118 مليونا و235 الف دينار.

واوضح القانون المنشور في جريدة «الكويت اليوم» بعددها الصادر أمس، ان المصروفات بميزانيات بيت الزكاة ووكالة الانباء الكويتية ومعهد الكويت للابحاث العلمية والهيئة العامة للصناعة ومؤسسة الموانىء الكويتية قدرت بنحو 213 مليونا و712 الف دينار.

ونصت المادة الثالثة من القانون على «يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية «وزارة المالية - الحسابات العامة» للسنة المالية المذكورة لميزانيات تلك الجهات بنحو 99 مليونا و756 الف دينار». وقدر القانون نتائج الاعمال للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية المذكورة بنحو 521 الف دينار «ويتم التصرف فيها وفقا لما قررته المادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن اصدار قانون الصناعة» فيما قدرت نتائج الاعمال لمؤسسة الموانىء الكويتية لذات السنة المالية بمبلغ 3 ملايين و758 الف دينار «ويتم التصرف فيها وفقا لما قررته المادة 15 من المرسوم بقانون رقم 133 لسنة 1997 بانشاء المؤسسة». وخصص القانون لبيت الزكاة مبلغا وقدره مليونا دينار اعانة سنوية من ميزانية الوزارات والادارات الحكومية «وزارة المالية - الحسابات العامة» للسنة المالية «2013/2012».

الجريدة الرسمية نشرت مرسوم القانون

الحبس 7 سنوات وغرامة 100 ألف دينار للإخلال بالوحدة الوطنية

نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في عددها رقم 1102 الصادر أمس، مرسوما بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شان حماية الوحدة الوطنية. وتنص المادة الاولى من هذا المرسوم على التالي «يحظر القيام او الدعوة او الحض باي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة 29 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء على كراهية او ازدراء اي فئة من فئات المجتمع او الثارة الفتن الطائفية او القبلية او نشر الافكار الداعية الى تفوق اي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب او التحريض على عمل من اعمال العنف لهذا الغرض او اذاعة او نشر او طبع او بث او اعادة بث او انتاج او تداول اي محتوى او مطبوع او مادة مرئية او مسموعة او بث او اعادة بث اشاعات كاذبة تتضمن ما من شانه ان يؤدي الى ما تقدم.

كما تسري احكام الفقرة السابقة على كل شخص يرتكب خارج اقليم الكويت فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا في الجريمة اذا وقعت كلها او بعضها في اقليم الكويت.

ويعد من وسائل التعبير الشبكات المعلوماتية والمدونات التي تنشر عليها وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة».

ونصت المادة الثانية على التالي «مع عدم الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها قانون اخر يعاقب كل من يرتكب فعلا يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مئة الف دينار او باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الوسائل والاموال والادوات والصحف والمطبوعات المستعملة في ارتكاب الجريمة وتضاعف العقوبة في حالة العود».

وتنص المادة الثالثة على التالي «في الاحوال التي ترتكب فيها جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من خلال شخص اعتباري ودون الاخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي يعاقب الشخص الاعتباري بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مئتي الف دينار اذا ارتكبت الجريمة باسمه او لحسابه ويجوز الحكم بالغاء الترخيص بمزاولة النشاط.

ولرئيس دائرة الجنايات المختصة او قاضي الامور المستعجلة بناء على طلب من النيابة العامة اصدار قرار بايقاف الترخيص مؤقتا لمدة شهر قابلة للتجديد.

وتنص المادة الرابعة على التالي «يعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بابلاغ السلطات المختصة بوجود اتفاق جنائي على ارتكاب الجريمة قبل البدء في تنفيذها ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا كان الابلاغ بعد اتمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق كما يجوز لها ذلك اذا مكن الجاني السلطات من القبض على باقي الجناة». وتنص المادة الخامسة على التالي «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس الامة».

الأمور وصلت إلى مستوى الغليان السياسي الذي لم يعد فيه مجال للمجاملة

المنيس: إغلاق ديوان الوالد بسبب استخدامه لأغراض تمس المصلحة الوطنية

■ «المنبر» تحالف مع قوى الفساد والتخلف رغم مواقفهم المخزية وتورطهم في أنشطة مخالفة للقانون

أحمد المنيس

اعلن د.احمد سامي المنيس انه قرر «إغلاق ديوان الوالد بسبب استخدامه لأغراض تمس المصلحة الوطنية وتخالف مبادئ والدي فالأمور وصلت الى مستوى الغليان السياسي الذي لم يعد فيه مجالا للمجاملة». واضاف المنيس: «الأمور بدأت تنحرف عن مسارها لعدة اسباب منها تحالف المنبر مع قوى الفساد والتخلف والرجعية وتقوية شوكتهم وبث الروح في افعالهم بالرغم من مواقفهم المخزية حول الحريات العامة والانقلاب على الدستور وتورطهم في انشطة مخالفة للقوانين وتطاولهم البذيء على مسند الإمارة». واكد المنيس انسحابه من المنبر الديمقراطي «لانحرافه عن الخط الوطني وتجييره لحسابات ومصالح انتخابية بحتة».

سياسيون وحركات مجتمعية حذروا من الفعاليات الأخيرة للحركة

هجمة كويتية على «تظاهرة الإخوان»: كشفت المشروع التآمري للجماعة

■ الفضل: المسيرة ليست إلا للإطاحة بالحكم وتحويل الكويت إلى ممول لأحلام المرشد

نبيل الفضل

هاجم سياسيون وحركات مجتمعية الفعاليات الأخيرة لجماعة الإخوان المسلمين، مؤكدين ان الجماعة هي وراء ما يحدث في الكويت الآن، وان تنظيمها وحده القادر على تنظيم المسيرات والتظاهرات.

وأكد الناشطون أن مسيرة «كرامة وطن» ليست إلا للإطاحة بالحكم وتحويل الكويت إلى ممول لأحلام المرشد، لافتين إلى أن الإخوان يرفعون شعار الإصلاح والدستور ويريدون الانقلاب على الحكم.

وشدد نائب مجلس 2012 المبطل نبيل الفضل، المسيرة بانها مخالفة للقانون، وأن كرامة الوطن لا علاقة لها بهذا التحرك الذي ليس اكثر من تحرك للاطاحة بالحكم في حضن الاخوان وتحويل الكويت الى الممول الرسمي لاحلام المرشد».

وفي ذات السياق، تواصل العديد من ردود الفعل المهاجمة للتيار الإخواني، حيث وصف مرصد تأصيل الديمقراطية المسيرة المقررة اليوم بالدليل الذي يكشف خيانة مخطط الإخوان، الذين يرفعون شعار الإصلاح والدستور وفي حقيقته الانقلاب على الحكم.

وقال المرصد في بيان له امس: «اصبح واضحا بما لايدع مجالا للشك بأن تنظيم الإخوان يرفع شعار الإصلاح والدستور وفي حقيقته الانقلاب على الحكم وتعتذر لاخواننا في الامارات لاننا لم نأخذ تحذيراتهم على محمل الجد وها هي مسيرتهم اليوم تكشف خيانة مخططهم».

في الوقت ذاته حذر شباب تجمع الجهراء من خطورة الإخوان، بالقول: «من يطلع على تخطيط مسيرة التضليل يدرك بعين اليقين انه لا يوجد من يستطيع تنفيذها سوى حزب الإخوان على أرضنا فاحذروهم انهم خطر».

وفي هذا السياق، قال «ناشطون ضد الفساد»: «سقط قناع الاخوان وماهذه المسيرة الا بداية مشروعهم التآمري بتوجيه خفي خارجي لمد نفوذ الاخوان في الخليج والكويت رأس الحربة».

أكدوا أننا نعيش أياماً مباركة تحتاج للأعمال الصالحة

علماء الشريعة: المشاركة في التجمعات والمسيرات المخالفة للأنظمة غير مشروعة

■ ندعو أطراف الاختلاف السياسي إلى الالتزام بالأدب الإسلامي الرفيع في الحوار

■ التعبير عن الرأي مكفول في الإسلام بشرط عدم التعدي على الآخرين أو الطعن واستثارة الفتن

أصدر مؤتمر علماء الشريعة في الكويت بيانا بمناسبة الأحداث السياسية القائمة في الكويت، وإعادة تنظيم الاصوات في الدوائر الانتخابية، وقد صرح رئيس مؤتمر علماء الشريعة في الكويت أ.د. السيد محمد الطبطبائي قال إن علماء الشريعة في الكويت يتابعون الأحداث بقلق، وانهم قد اصدروا بيانا يؤكدون فيه على اهمية اجتماع الكلمة ونبذ الإختلاف، امتثالا لقول الله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا». وقوله تعالى:» ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

وبين علماء الشريعة أن الاعتداء ممنوع في الشريعة الإسلامية مطلقا وخصوصا في هذه الأوقات المباركة، وذلك لحرمة هذه الأيام المباركة التي يعيشها المسلمون، فنحن في الأيام العشر الأول من ذي الحجة التي بين الرسول الكريم أن القربات والعمل الصالح فيها أحب إلى الله تعالى من غيره»، فهي أيام من الأشهر الحرم، وأشهر الحج، وهي أيام ينشغل فيها المسلمون بالذكر وطلب الأجر.

ويدعو العلماء في الكويت جميع أطراف الإختلاف السياسي في الكويت إلى الالتزام بالأدب الإسلامي الرفيع في الحوار، والمجادلة بالتي هي أحسن في جميع شؤون الحياة وخصوصا في الجوانب السياسية، وأن يكون أساسها التجرد، وتقديم مصلحة الوطن، ومعالجة الأمور بالرفق والبعد عن التعصب، والتهدئة، وحسن الظن بالمخالف، وإحقاق الحق.

ويؤكد العلماء على أن التعبير عن الرأي مكفول في الإسلام، بشرط عدم التعدي على الآخرين، أو الطعن واستثارة الفتن، وان جميع المسلمين ذاتهم مصونة من الطعن والتعدي، ويجب حفظ الأمن في الكويت، وعدم التعدي على الأشخاص والممتلكات.

ونؤكد على عدم مشروعية المشاركة في التجمعات والمسيرات المخالفة للانظمة، لقطع الطريق أمام من يريد الفتنة والشر بالكويت وأهلها.

كما حذر العلماء في الكويت جميع أطراف النزاع من الطعن في النوايا والتخوين لمن خالفهم في مسائل الاجتهاد السياسي التي تقبل الاختلاف في وجهات النظر.

ودعا العلماء إلى العمل على تقريب وجهات النظر بين السياسيين قدر المستطاع، وذلك من خلال الحوار الهادف، القائم على حسن الظن، والدعوة بالحكمة، والالتزام بآداب الحوار الإسلامي.

ويدعو العلماء إلى الواجب بالاحتكام إلى شريعة الله تعالى في جميع شؤون الحياة، وخصوصا في حالة النزاع يجب الاعتصام بكتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، امتثالا لقول الله تعالى: «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله».

سائلين الله تعالى أن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.